الجزء الثالث المجلد الرابع والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

رمضان المبارك ١٤٠٣ هـ
تموز ١٩٨٣ م

الاستقراء في اللغة

الدكتور
عدنان محمد سلمان
أستاذ مساعد في كلية الآداب
جامعة بغداد

اعتمد علماء اللغة والنحو الاستقراء (١) في تتبعهم كلام العرب واستخلاص الظواهر اللغوية ، والقواعد النحوية . وقد خيّل لبعض الباحثين المحدثين أن علماء النحو واللغة قد كانوا يفرضون القواعد ثم يعمدون الى اخضاع كلام العرب لهذه القواعد ، فيرتضون ماوافقها ، ويرفضون ماجاء خارجاً عنها ، « فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية ، وركبوا مركب الشطط ، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور ، يحكمونها فيه ، ويحسبون أن ذلك هو الصواب (٢) .

وهذا الكلام لايستند الى حجة مدروسة ، ولا يمتلك الدليل الناصع ، وإن تتبع أعمال اللغويين والنحاة الأوائل الذين استقروا كلام العرب ، يدحض هذا الرأي وينفي عن علماء النحو واللغة هذه التهمة ، التي تنقص من قدرهم وتقلل من قيمة عملهم العظيم .

---

(١) الاستقراء : مصدر على وزن (الاستفعال) ، وفعله المجرد (قرا) بمعنى : تتبع ، جاء في اللسان : « قرا الأمر ، واقراه : تتبعه . . . وقروت البلاد قرواً ، وقريتها قرياً ، واستقريتها إذا تتبعتها ، تخرج من أرض الى ارض . »

(٢) نحو القرآن / الدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، ٧ .

لقد كانت وظيفة اللغويين والنحاة الأوائل متجهة صوب وصف الحقائق لا فرض القواعد (٣) . وقد بذلوا من أجل ذلك جهوداً مضنية ، مكنتهم من جمع اللغة ، وتتبع كلام العرب في مظانه المختلفة ، وسيبقى عملهم مفخرة تعتز بها الأجيال المتعاقبة . وعملهم هـذا يُعـدّ من أعظم الأعمال الفكرية التي قام بها سلفنا الصالح ، فقد جاهدَ أولئك الرجال الأفذاذ في حفظ اللغـة والتراث ، وقدموا الينا دراسات علمية تناولوا فيها : تراكيب اللغة ومفرداتها ومعانيها ، وحصروا ظواهرها المختلفة ، معتمدين في ذلك كله على الاستقراء والتتبع ، ولولا ذلك الاستقراء الذي قاموا به ، لما وصل الينا شيءٌ من اللغة أو الشعر ، اذ لم تكن للعرب دواوين مدونة ، ولا أسفار مرسومة تضم في طياتها كلامهم وشعرهم ، ونوادر أخبارهم ، فقد كان اعتمادهم على المشافهة والرواية في نقل ذلك التراث الضخم من جيل الى جيل ، الى أن نبغ أولئك الأعلام من أمثال : عبدالله بن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، والمفضل الضبي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه ، ويونس بن حبيب والكسائي ، والفراء ، وأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، فوقفوا أنفسهم على جمع اللغة واستقرائها وتدوينها ، ولا أظن أنّ هناك أمةً من الأمم قد مرّت بمثل تلك التجربة العلمية الفذة ، التي نفرت فيها نخبة ممتازة من أبنائها لمثل هذا العمل الإنساني العظيم ، الذي كان هذا التراث الضخم من المؤلفات اللغوية والنحوية ثمرة من ثمراته . لقد كان البحث اللغوي والنحوي همّ أولئك الرجال ، فتفرغوا له ، وأُوتوا من الفطنة والذكاء والصبر نصيباً كبيراً ، فتمكنوا من تحقيق أمرين عظيمين ، هما : جمع اللغة وتدوينها ، ثم دراستها ، وكان الاستقراء هو السبيل القويم الذي سلكوه في ذلك كله . واذا كان فقهاء اللغة اليوم قد انتهوا الى أن « وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق لا فرض القواعد » فان تلك الوظيفة لم يفهمها على حقيقتها أحد مثلما فهمها و طبقها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين ،

(٣) دراسات في فقه اللغة / الدكتور صبحي الصالح ، ٢٦ .

إذْ أنشؤوا في فجر الاسلام يجمعون رواياتها ويمحصون نصوصها كل التمحيص، ويخضعونها لطرائق الاستقراء ، ليخرجوا منها بما يسمونه : سنن العرب في كلامها . (٤)

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي ، من أوائل الذين قاموا باستقراء اللغة ، فقد ابتكر طريقة هندسية مكنته من ضبط كلام العرب وحصره ، ويسرت له معرفة ما استعمل من كلامهم ، وما أهمل منه ، بأسلوب دقيق قائم على حصر الألفاظ المحتملة التي يصح أن تأتلف منها مفردات الأصوات العربية، فقد هداه فكره الرياضي النيّر الى وضع تلك الطريقة القائمة على جمع الأصوات ، وربطها ثم تقليبها على وفق عدد مفردات أصوات ذلك اللفظ (٥)وقد توصل الى أن اللفظ الذي يتألف من صوتين يمكن أن يتولد منه تركيبان (٦)، نحو : قد ، فاذا قلبت تتولد منها لفظة ثانية ، وهي: دَقْ ، ولفظة : شدْ ، الثنائية ، إذا قلبت تتولد منها لفظة ثانية ، وهي: دش ، واللفظ الذي يتألف من ثلاثة أصوات يصح أن يتولد منه ستة مفردات ، نحو : ضرب ، ضبر ، برض، بضر ، رضب، ربض . والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين لفظاً، قال : « وذلك أن حروفها وهي أربعة ، تضرب في وجوه الثلاثي ، وهي ستة أوجه ، فتصير أربعة وعشرين»(٧) ، والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً ، وذلك أن حروفها خمسة ، تضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون وجهاً فتصير مئة وعشرين لفظة .

وقد هداه الاستقراء الى أن كثيراً من هذه الالفاظ غير مستعمل في كلام العرب(٨) وتوصل عن طريق الاستقراء أيضاً إلى أن هناك أصواتاً لا تأتلف فيما بينها فلا تجتمع في كلامهم ، فقد قال في مطلع كتابه العين: « إن العين لا تأتلف مع الحاء

(٤) دراسات في فقه اللغة ، ٢٦ .
(٥) دراسات في فقه اللغة ، ٢٦ .
(٦) العين ، ٥٩ .
(٧) العين ٥٩/١ .
(٨) العين / ٥٩ .

في كلمة واحدة ، لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتقّ فعل من جمع بين كلمتين ، مثل :(حَيَّ على) ، كقول الشاعر :

ألارُبَّ طيفٍ بات منك مُعانِقي
إلى أن دعا داعي الفلاح فحيعلا (٩)

يريد : قال : حيَّ على الفلاح . وقال في موضع آخر من العين : « العين مع هذه الحروف : الغين والهاء ، والحاء ، والخاء مهملات » (١٠) ، ويعني بقوله هذا : أننا لا نستطيع أن نؤلف كلمة من حرفين ، يكون أحدهما العين والآخر أحد هذه الحروف ، بغض النظر عن ترتيب العين ، سواء أكانت في أول الكلمة أم آخرها ، وقد توصل الخليل الى هذه الحقيقة اللغوية باستقرائه كلام العرب ، فليس في كلامهم المستعمل مثل : عغ ، ولاغع ، ولاعح ، ولاحع ، فهذه الألفاظ وماشابهها ، مما جاءت فيه العين مؤتلفة مع أحد تلك الحروف ، كلها مهملة في كلامهم .

وقد عُني علماء كثيرون بعد الخليل باستقراء كلام العرب ، وأكملوا مابدأه وتوسعوا فيما رسمه من أصول قائمة على الاستقراء ، ولأبي بكر بن السراج مبحث قويم أورده في كتابه الاستقاق ، تناول فيه مايصح أن يأتلف من الأصوات العربية ، ومايمتنع ، ومتى يحسن تأليف تلك الأصوات ؟ ومتى يقبح ؟ قال : « إعلم أنه اذا تباعد مخرج الحروف حسن التأليف ، واذا تقارب قبح ، فأمّا مايأتلف من حروف الحلق ، وهي : الهمزة ، والهاء ، والحاء ، والعين ، والخاء ، والغين ، هذه الحروف الستة لايأتلفن بأنفسهن إلاّ في أماكن قليلة . فالهمزة مع الهاء والحاء والخاء إذا كانت الهمزة مبدوءة ، فاذا أخرت الهمزة لم تأتلف ، فأمّا الهمزة المبدوءة فمثل : أخ ، وأهل ، وأحد ، وتأتلف

(٩) البيت في اللسان (حعل) ، ولم ينسبه .
(١٠) العين ١/٦٠ ، وتهذيب اللغة ، الأزهري ١/٥٥ .

العين مع الهاء اذا كانت العين مبتدأة ، مثل : عهد ، فاذا جعلت الهاء قبل العين لم تأتلف والخاء مع العين تأتلفان ، مثل : تنخع ، والنخع ، فاذا جاوزت ما ذكرته لك ، لم يأتلف حرفان من حروف الحلق الا بحاجز بينهما ، مثل : عبء ، فصلوا بين العين والهمزة بباء (١١) .

وقد تتبع ابن السراج وغيره من العلماء العلاقة بين الأصوات العربيـة واستقروا الأصول التي اتبعها العرب في ربط تلك الأصوات لتأليف المفردات الموضوعة بازاء المعاني المختلفة ، فتوصلوا الى : أن الأصوات المتقاربة لا تأتلف في كلام العرب ، الا اذا بدئ بالصوت الأقوى (١٢) فمثـلاً (التاء والدال) صوتان متقاربان في المخرج ، وكان حقهما ألا يجتمعا في مفردات كلامهم ، فاذا جاءا مجتمعين في كلمة واحدة ، بدئ بالتاء ؛ لأنها أقوى ، ومما جاء على ذلك قولهم (وتد) ، والراء واللام متقاربان في المخرج . وكان حقهما ألا يجتمعا في مفرداتهم ، فاذا جاءا في مفرد من المفردات بُدِئ بالراء قبل اللام ؛ لأن الراء أقوى من اللام ، نحو قولهم (ورل) (١٣) .

وقد توصل العلماء باستقرائهم كلام العرب الى وضع ضوابط تتسم بالدقة والشمول ، وكان الخليل على رأس أولئك العلماء - فقد استقرى لغة العرب استقراءً واسعاً ، مكنه من وصفها وصفاً دقيقاً بلغ فيه الغاية في الضبط والحصر وقد بدأ ذلك برسم أصناف المفردات العربية من حيث عدد حروفها قال في مقدمة العين : « كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثنائيّ والثلاثيّ ، والرباعيّ ، والخماسيّ ، فالثنائيّ على حرفين ، نحو : قد ، لم ، هل ، . . . ، والثلاثي من الأفعال : ضرب خرج . . . ومن الأسماء : عمر ، وجمل ، وشجر ، . . . والرباعي نحو : دحرج ، هملج (١٤)

(١١) الاشتقاق ، ابو بكر بن السراج ٤٥ – ٤٦ ، والجمهرة لابن دريد ٩/١ .
(١٢) الاشتقاق ، ٤٦ ، والجمهرة ٩/١ . . (١٣) الاشتقاق ، ٤٦ .
(١٤) أمر مهملج مذلل منقاد (القاموس المحيط) .

قرطس (١٥) ، . . . ومن الأسماء : عبقر ، وعقرب ، وجندب ، وشبهه ، والخماسيّ من الافعال : اسحنكك (١٦) ، واقشعرّ ، واسحنفر ، واسبكرّ ، مبنيّ على خمسة أحرف ، ومن الأسماء ، نحو : سفرجل ، وهمرجل(١٧) ، وشمردل » (١٨) ،(١٩) .

وقد تنبه الخليل الى أن الفعل المجرّد لايتجاوز أصل بنائه الأربعة ، فقال : « والألف في اسحنكك ، واقشعرّ ، واسحنفر ، واسبكرّ ، ليست من أصل البناء ،وإنّما أدخلت هذه الأنفات في الافعال ، وامثالها ، لتكون الألف عماداً وسلماً للسان الى حرف البناء ، لان اللسان لاينطلق بالساكن من الحروف ، فيحتاج الى ألف الوصل (٢٠) ، واعتماداً من الخليل على الاستقراء القائم على التتبع والضبط والحصر حكم بأنه : « ليس في الأسماء ، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم ، فاعلم أنها زائدة على البناء ، وليست من أصل الكلمة ، مثل: قرعبلانة (٢١) ، انما أصل بنائها : قرعبل ومثل: عنكبوت إنما أصل بنائها : عكب (٢٢) ».

وقد جاء بعد الخليل علماء كثيرون استقروا أبنية مفردات اللغة العربية فلم يضيفوا شيئاً الى ماأورده ، وكلهم مجمعون على أنه لم يرد في أصل أبنيتهم مفرد على أكثر من خمسة أحرف أصلية قال أبو بكر الزّبيدي في كلامه على أبنية الأسماء : « ويجيء على خمسة أحرف . . . ولا يجاوز الاسم هذا البناء

(١٥) في القاموس المحيط : رمى فقرطس أي أصاب القرطاس . والقرطاس أديم . ينصب للرمي
(١٦) اسحنكك الليل : أظلم . القاموس المحيط) .
(١٧) الهمرجل : الجواد السريع والناقة السريعة . (القاموس المحيط)
(١٨) الشمردل : الفتي السريع من الأبل وغيرها . (القاموس المحيط)
(١٩) العين ١/٤٨ – ٤٩ . (٢٠) العين ١/٤٩ .
(٢١) القرعبلا نة : دويبة عريضة عظيمة البطن ، اللسان (قرعبل) .
(٢٢) العين ١/٤٩ .

الا مزيداً (٢٣) » . وقال في كلامه على أبنية الأفعال : « وقد يجيء على أربعة أحرف . . . ولا يجاوز الفعل هذا البناء الرباعيّ إلاّ مزيداً » (٢٤) .

ويعد سيبويه أوسع من استقرى عدة حروف المفردات العربية فقد قام بدراسة استقرائية دقيقة ، رصد فيها عدة حروف تلك المفردات ، ومراتبها من حيث تردّدها في الكلام العربي ، وسار في ذلك على نهج شيخه الخليل في الإفادة من الاستقراء فوضع ضوابط عامة تتعلق بهذا الباب ، من ذلك قوله : « وأمّا ماجاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلّ شيء من الأسماء والافعال وغيرهما مزيداً وغير مزيد فيه ، وذلك لأنه كأنّه الأول فمن ثَمَّ تمكن في الكلام ، ثُمَّ ماكان على أربعة أحرف بعده ثم بنات الخمسة وهي أقلّ ، لاتكون في الفعل البتّة ولا يكسر بتمامه للجمع ؛ لأنها الغاية في الكثرة فاستثقل ذلك فيها ، فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف ، وخمسة لازيادة فيها ولا نقصان والخمسة أقلّ الثلاثة في الكلام ، فالثلاثة أكثر ماتبلغ بالزيادة سبعة أحرف وهي أقصى الغاية والمجهود وذلك نحو : اشهيباب ، فهو يجري على مابين الثلاثة والسبعة . والأربعة تبلغ هذا (أي : تبلغ السبعة) نحو : احرنجام ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين وأمّا بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة الى ستة . . . ولاتبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة . . . فعلى هذا عدة حروف الكلم فما قصر عن الثلاثة فمحذوف ، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه «(٢٥) » . ولا أظن أن هناك باحثاً لغوياً معاصراً كان أم غير معاصر استطاع

---

(٢٣) الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية ص ٣

(٢٤) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ، ٣ .

(٢٥) الكتاب ، سيبويه ٢ / ٣٠٩ – ٣١٠ ، بولاق ١٣١٦ هـ .

أن يستدرك شيئاً على هذا الاستقراء الذي أورده سيبويه في كتابه . وهناك نصوص كثيرة في الكتاب تتعلق بعدة حروف المفردات العربية وكلها قائمة على الاستقراء من ذلك قوله : « ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين (٢٦) » . وقوله : « ولم يجئ اسم واحد (٢٧) عدته ثمانية أحرف (٢٨) » وقوله : « ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له ، ويردونه في التحقير والجمع وذلك قولهم في دم : دُميّ وفي حر (٢٩) : جريح وفي عدة : وعيدة (٣٠) » . وقد تنبه الخليل قبل سيبويه الى هذا الأصل القائم على الاستقراء فقال : « الاسم لايكون أقلّ من ثلاثة أحرف ، حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه (٣١) » .

والأحكام اللغوية التي استنبطها العلماء عن طريق الاستقراء كثيرة ، تشهد لهم بسعة الاطلاع وقوة الملاحظة ، وقد هيأ لهم ذلك خبرة لغوية جعلتهم قادرين على التفريق بين مايصح أن يقع في كلام العرب مما لايصح ، فوضعوا ضوابط يعرف بها الكلام العربي من غيره ، وكان الخليل من أقدم النحاة واللغويين الذين طرقوا هذا الباب من أبواب اللغة - فوضع فيه قواعد حكيمة عوّل فيها على الاستقراء ، من ذلك ماأورده في مقدمة العين عند حديثه عن الحروف الذلق والشفوية (٣٢) ، قال : « فلما ذلقت الحروف

(٢٦) الكتاب ٦٣/٢ .
(٢٧) يعني سيبويه بقوله : (اسم واحد) الاسم المفرد .
(٢٨) الكتاب ٨٧/٢ .
(٢٩) حر : أصلها حرح ، اللسان (حرح) .
(٣٠) الكتاب ٦٤/٢ .
(٣١) العين ٤٩/١ وتهذيب اللغة ، الأزهري ٤٢/١ - ٤٣ .
(٣٢) حروف الذلق والشفوية هي : الباء والراء والفاء واللام والميم والنون، انظر العين ٥١/١ ، وتهذيب اللغة ٤٤/١ .

الستة ، ومذل لبهن اللسان ، وسهلت عليه في النطق ، كثرت في أبنية الكلام ، فليس شيء من بناء الخماسيّ التام يعرى منها أو من بعضها ، . . . . فان وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان ، أو فوق ذلك ، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ، لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة رباعية أو خماسية ، الاّ وفيها من حروف الذلق والشفوية ، واحد أو اثنان أو أكثر » (٣٣) . وبعد أن ذكر الخليل هذا الضابط الخاص بأبنية الرباعي والخماسي ، وأنه ينبغي أن لايخلو من حرف من حروف الذلق والشفوية ، استدرك على نفسه ، فذكر أن الجمهور من الرباعي لايُعرى من تلك الحروف ، أو من بعضها ، إلا كلمات نحواً من عشر جئن شَوَاذَّ ، وذكر من هذه الألفاظ : العسجد ، والقسطوس ، والدعسوقة ، والزهزقة ، وقال معقباً على ورود مثل هذه الألفاظ : « « وهذه الأحرف قد عرين من الحروف الذلق ، ولذلك نزرن فقللن ، ولولا مالزمهن من العين والقاف ، ماحَسُنّ ؛ ولكن العين والقاف لاتدخلان في بناء إلا حسّنتاه ؛ لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً (٣٤) » .

واذا ماأنقينا نظرة فاحصة على المعجم العربي ودققنا النظر فيما ورد فيه من أبنية رباعية أو خماسية ، وجدناها قد جاءت على وفق ماذكره الخليل ، فلم يخل أيّ منها من حرف من حروف الذلق أو الشفوية ، مثل : درهم ، وبرثن ، وسفرجل ، وفرزدق ، في الأسماء ، ودحرج ، وزخرف ، وسلسل ، في الافعال .

ولم ينفرد الخليل في وضع الضوابط التي تفرق بين الألفاظ العربية

(٣٣) العين ٥٢/١ ، وتهذيب اللغة ٤٤/١ – ٤٥ .
(٣٤) العين ٥٣/١ والجمهرة ١١/١ .

وغيرها ، فقد شاركه في ذلك كثير من العلماء ممن جاؤوا بعده ، فحذوا حذوه في استقراء كلام العرب ، واستخلاص سمات ألفاظه ، وتعرُّف مايصح أن يجتمع في تلك الألفاظ من أصوات مما لايصح ، فوضعوا ضوابط مكنتهم من التفريق بين الألفاظ العربية والمعربة . وقد شارك الجواليقي في هذا الباب أيّما مشاركة فأورد في مقدمة كتابه (المعرب) جملة وافية من تلك الضوابط منها : « أن الجيم والقاف لاتجتمعان في كلمة عربية ، فمتى جاءتا في كلمة ، فاعلم أنها معربة ، من ذلك : الجوق والقبج ، وأن الجيم والصاد لاتجتمعان في كلمة عربية ، فاذا جاءتا مجتمعتين في كلمة ، فاعلم أن تلك الكلمة ليست عربية مثل : الجصّ والصولجان وأنه ليس في كلامهم زاي بعد دال الا وهو دخيل » (٣٥) .

وقد يسر الاستقراء لعلماء اللغة والنحو أن يضعوا باباً في اللغة اطلقوا عليه : « ليس في كلام العرب » ، أوردوا فيه ضوابط كثيرة حصروا فيها ، مالم يقع في كلامهم ، ولعل الخليل وسيبويه هما أول من أشار الى هذا الاصطلاح ، فقد تردد في أقوالهم كثيراً ، قال الخايل : « ليس في كلام العرب . . . . كلمة صدرها (نر) » (٣٦) . ويقصد بالكلمة هنا الأبنية المجردة من الزيادات وعلى ضوء هذا الاستقراء قرر العلماء أن كل كلمة جاءت مبدوءة بهذين الحرفين النون والراء مجتمعتين والنون قبل الراء وكانت النون أصلية ، فالكلمة غير عربية بل معربة مثل : نرجس ، ونرمق ، ونورج » (٣٧) .

وهناك أمثلة أخرى ، وردت في كتاب العين ، فيها حصر لما ورد في

---

(٣٥) المعرب من الكلام الأعجمي ، الجواليقي ، تحقيق أحمد شاكر ، القاهرة ١٣٦١ هـ (ص ٥٩ – ٦٠) .

(٣٦) العين ٥٣/١

(٣٧) البارع للقالي ، بيروت ١٩٧٥ (ص ٥٤٤) ، والمعرب ٥٩ والمزهر السيوطي ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٨ هـ (٢٧٠/١) .

كلام العرب على مثال أبنية مخصوصة ، من ذلك قوله : « والمعزابة : الذي يعزب بغيره ، ينقطع به عن الناس الى الفلوات ، وليس في التصريف مفعالة غير هذه الكلمة » (٣٨) . وقوله ؛ « رجل أعجف وامرأة عجفاء ، وتجمع على : عجاف (بكسر العين) ، ولا يجمع أفعل على فعال غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ، حملوها على لفظ سِمان (٣٩) » .

وفي كتاب سيبويه شيء كثير من هذه الضوابط التي جاءت على « باب ليس في كلام العرب » من ذلك قوله : « ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح » (٤٠) . ولهذا لما جعلوا (لو) اسماً على سبيل الحكاية ألحقوها واواً اخرى أدغموها في الأولى فقالوا (لَوٌّ) (٤١)، قال أبو زبيد (٤٢) :

ليت شعري وأين مِنّيَ ليتٌ
إنّ لَيْتاً وإنّ لوّاً عَناءُ

وقال في موضع آخر : « ليس في كلام العرب حرف (٤٣) آخره ياء ماقبلها مفتوح (٤٤) » . وقال في كلامه على أبنية الأسماء : « ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختصّ به الافعال ، ألا ترى أنه قال : أنا أدلو حين كان فعلاً ، ثمّ قال : « أدلٍ (٤٥) ، حين جعلها اسماً (٤٦) » ، وقال في باب أسماء الافعال المشتقة على وزن (فعال) :

(٣٨) العين ١/٣٦١ .
(٣٩) الكتاب ١/٢٣٤ .
(٤٠) الكتاب ٢/٣٢ .
(٤١) الكتاب ٢/٣٢ ، والمخصص ١٧/٥٠ .
(٤٢) ديوان أبي زبيد ٢٤ ، والكتاب ٢/٣٢ .
(٤٣) يعني سيبويه بالحرف هنا الاسم ، لأن الحديث عن الأسماء المحكية ، واللغويون والنحاة قد يطلقون الحرف ويريدون الفعل أو الأسم .
(٤٤) الكتاب ٢/٣٣ .
(٤٥) أدل : جمع دلو ، وكان حقها أن تكون (أدلو) على وزن (أفعل) لأن مفردها على وزن (فعل) ، فحدث لها اعلال ، فقلبت الواو ياء والضمة كسرة ، لتوافق أبنية الأسماء .
(٤٦) الكتاب ٢/٦٠ .

« فالحدّ في جميع هذا (افعلْ) ، ولكنه معدول عن حده ، وحرّك آخره ؛ لأنه لايكون بعد الألف ساكن ، وحرّك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول : إنكِ ذاهبة ، وأنتِ ذاهبة ، وتقول : هاتي هذا ، للجارية ، وتقول : هذي أمة الله ، واضربي ، اذا أردت المؤنث ، وإنما الكسرة من الياء » (٤٧) . وقال عن حديثه عن أبنية الأسماء : « ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات » (٤٨) .

والناظر في كتاب سيبويه يجد عبارة « ليس في كلام العرب » قد ترددت كثيراً (٤٩) وقد ضمنها أحكاماً ضبط فيها كلام العرب ضبطاً دقيقاً ، مكنه من وضع أحكام حصر فيها مايصح ان يقع في كلامهم مما لايصح . وبنى ذلك كله على الاستقراء ، فقد ذكر فيما ذكر أنه ليس في الأسماء ولا الصفات شيءٌ على وزن (أفعُل) الا أن يكون جمعاً مكسراً ، نحو : أكلب وأعبد (٥٠) وليس في كلامهم (أفاعل) بكسر العين الا أن يكون جمعاً نحو : أجادل (٥١) ولا (أفاعيل) إلا أن يكون جمعاً أيضاً نحو : أقاطيع (٥٢) وأنه لم يرد في الأسماء اسم على وزن (تفاعل) بفتح العين (٥٣) لأنه وزن خاص بالأفعال ، نحو : تقاتل وتشارك .

وقد أفاد ابن خالويه من هذه الاشارات التي وردت في كتاب سيبويه فوضع كتاباً سماه : « ليس في كلام العرب » أورد فيه ضوابط كثيرة اعتمد في وضعها على الاستقراء ، وقد استعان في ذلك بما استقراه من سبقهُ من العلماء ، مضيفاً اليه ماوقع له من ذلك في تتبعه كلام العرب ، قال في

---

(٤٧) الكتاب ٢/٣٧ – ٣٨ والمخصص ١٧/٦٣ . (٤٨) الكتاب ٢/٣١٦ .
(٤٩) الكتاب ٢/٣٣٥ . (٥٠) الكتاب ٢/٢٤٤ .
(٥١) الكتاب ٢/٣٢ ، و ٣١٧ ، ٣٣٤ .
(٥٢) الكتاب ٢/٣١٦ .
(٥٣) الكتاب ٢/٣١٦ .

أحد أبوابه : « ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً ، الا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحراً (٥٤) » . وقال في باب آخر : « ليس في كلام العرب المصدر للمرة إلا على فَعْلَة (بفتح الفاء) ، نحو : سجدت سَجدة واحدة ، وقمت قومة واحدة ، إلا حرفين : حججت حِجة واحدة ، بالكسر ، ورأيته رُؤية واحدة ، بالضم ، وسائر الكلام بالفتح » (٥٥) .

لقد بذل اللغويون والنحاة جهوداً كبيرة في استقراء كلام العرب ، فاستطاعوا أن يرصدوا ظواهر لغوية كثيرة ، أوردوها في كتبهم المختلفة ، وليس غرضي في هذا البحث أن أورد جميع النتائج التي سجلها العلماء في أثناء تتبعهم كلام العرب ، وإنما أريد أن أضع بين يدي الباحثين نماذج من تلك الاستقراءات لأبين للباحثين المحدثين ممن يتعلقون بمناهج البحث الحديث ، أن هذه المناهج لم تكن خافية على علمائنا الأوائل ، فقد كانوا سباقين في انتهاجها ، وأنهم قد بنوا قواعد اللغة والنحو على الاستقراء ، وأن استخدامهم المنطق والقياس والتعليل لم يحل دون انتفاعهم بالمنهج الاستقرائي القائم على تتبع الظواهر اللغوية ورصدها ومن ثم دراستها . والظواهر اللغوية التي رصدها العلماء عن طريق الاستقراء ، كثيرة ، وتعد ظاهرة « الاضداد » في العربية من أقدم الظواهر التي سجلها العلماء . ولعل الخليل هو أول من أشار الى هذه الظاهرة ، وإن لم يطلق عليها مصطلح الأضداد ، قال في العين : « وشعّبت بينهم : فرقتهم ، وشعبت بينهم بالتخفيف : أصلحت ، والتأم شعبهم ، أيْ : اجتمعوا بعد تفرقهم ، وتفرق شعبهم ، قال الطرماح :

شت شعب الحيّ بعد التئام

وشعب الرجل أمره : فرقه ، قال الخليل : هذا من عجائب الكلام

---

(٥٤) ليس في كلام العرب / الطبعة الثانية ٣١ ، ط . مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
(٥٥) ليس في كلام العرب / الطبعة الثانية ٣٥ .

ووسع اللغة والعربية أن يكون الشعب تفرقاً ويكون اجتماعاً (٥٦) .

وجاء اللغويون والنحاة بعد الخليل فأتموا استقراء هذه الظاهرة ، فوضعوا فيها كتباً خاصة ، ضمت مفرداتها ، وجمعت ماتفرق منها في كلام العرب ، وقد فعل ذلك علماء كثيرون ، منهم : قطرب والأصمعي والتوّزيّ وأبو بكر ابن الأنباري (٥٧) .

والترادف والاشتراك ظاهرتان لغويتان ، وقعتا في كلام العرب ، وقد سجلهما علماء اللغة عن طريق الاستقراء والتتبع الواسع للعربية ، ويعد سيبويه أول من نبه الى هاتين الظاهرتين ، وان لم يذكر مصطلحي : (الترادف والاشتراك) ، قال في أول كتابه عند كلامه على الألفاظ والمعاني : « اعلم أن من كلامهم . . اختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، . . . . ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : ذهب وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه ، من الموجدة ، ووجدت اذا أردت وجدان الضالة ، وأشباه هذا كثير » (٥٨). وقد عمد علماء اللغة والنحو بعد سيبويه الى استقراء هاتين الظاهرتين ، فأفردوا فيهما مؤلفات قيمة ، جمعوا فيها ماوقع في العربية من ألفاظ المشترك والمترادف ، فألف كراع كتابه : « المُنَجّد في اللغة » (٥٩) ، تناول فيه المشترك اللفظي في كلام العرب ، وألف في الترادف علماء كثيرون ، منهم : ابن خالويه ، والفيروزآبادي والسيوطي (٦٠) .

---

(٥٦) العين ٢٦٢/١ .

(٥٧) المزهر ، السيوطي – ٣٩٧/١ ، وكشف الظنون ٥١٧/١ ، ١٩٦٠/٢ والأضداد في العربية ، الدكتور محمد حسين آل ياسين ٣١٢ – ٣١٨.

(٥٨) الكتاب ٧/١ – ٨ .

(٥٩) سماه القفطي في ترجمته لكراع النمل بـ « المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه » . إنباه الرواة على انباه النحاة (٢٤٠/٢) .

(٦٠) المزهر ٤٠٧/١ .

وهناك ظواهر لغوية أخرى ، رصدها علماء اللغة عن طريق الاستقراء ، منها : ظاهرة الاشتقاق ، بأنواعه المختلفة ، فقد لاحظ العلماء أن هناك علاقة معنوية بين كثير من الألفاظ التي اشتركت في موادها اللغوية ، وعن طريق هذه الملاحظة الاستقرائية ، حكموا بأن أكثر الألفاظ بعضها مشتق من بعض ، ولاحظوا أيضاً أن هناك ألفاظاً غير مشتقة من غيرها ، فقسموا الألفاظ على ضوء هذا الاستقراء الى الفاظ جامدة ، وألفاظ مشتقة (٦١) . وقد أفاد علماء اللغة من ظاهرة الاشتقاق إفادةعظيمة حينما وضعوا المعاجم اللغوية العامة ، اذْ رتبَ كثير من العلماء معاجمهم على وَفْق المواد اللغوية ، وتناولوا ضمنها كلّ مااستعملته العرب مما اشتقّ من أصل من أصول تلك المواد اللغوية ، سواء أكانت تلك المعاجم مبنية على الحروف أم كانت مبنية على أبنية كلام العرب . وقد تمّ لهم جمع تلك المواد اللغوية وما اشتقمنها عن طريق الاستقراء ، فلولا ذلك الاستقراء الواسع الذي قاموا به ، لما استطاعوا أن يجمعوا كلام العرب في ثنايا معاجمهم المختلفة .

واستطاع العلماء بتتبعهم كلام العرب واستقرائه ، أن يرصدوا سِمات كثيرة للعربية ترتبط بمعاني مفرداتها وأبنيتها ، وأصول موادها اللغوية ، وتوصلوا الى نتائج محكمة سجلوها في كتبهم ، ومازالت تلك الأحكام ثابتة لم يطرأ عليها تغيير ، ولم يلحقها مايقلل من قيمتها أو ينقض صحتها .

فقد لاحظوا مثلاً أن المفردات العربية منها مفردات مجردة قائمة على أصول ليس فيها شيء مزيد (٦٢)، ومنها ألفاظ قد طرأت عليها زيادات (٦٣)

---

(٦١) المزهر ٣٤٨/١ .

(٦٢) شرح الشافية ، الرضي الأستربادي ٧/١ ، ٩ ، ٣٥ ، ٤٧ ، والمزهر ٥/٢ – ٤٢ ، وأوزان الفعل ومعانيها للدكتور هاشم طه شلاش ١٩ ، ٢١ ، ٤٩ ، ٥١ .

(٦٣) الكتاب ٣١٥/٢ – ٣٤٢ ، وشرح الشافية ١ ، ٩ – ١٤ ، والمزهر ١٠/٢ – ٢٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٩ .

في أولها أو آخرها أو وسطها ، وربما لحقت بعض المفردات زيادات في أكثر من موضع ، كأن تكون في الأول والوسط ، أو الوسط والآخر ، نحو (أكرم) ، فأصلها (كرم) وزيدت همزة في أولها ، ونحو (شارك) وأصلها (شرك) زيدت ألفاً في وسطها ، و (ذكرى) وأصل المادة (ذكر) وزيدت ألفاً في آخرها ، ونحو (اعتقد) وأصلها (عقد) وزيدت همزة في أولها وتاءً في وسطها ، ونحو : (ناجحة) وأصل المادة (نجح) ، وزيدت ألفاً في أولها وتاءً في آخرها (٦٤) .

ولاحظ العلماء عن طريق الاستقراء أن العرب قد تستعمل المزيد ، وتترك الأصل المجرد نحو :(اشتدّ الأمر) ، و (افتقر الرجل) و (أحمرّ البسر) و (استعان الرجل بالله) ، فقد استعملت العرب المزيد من هـذه الأفعـال ولم تستعمل المجرد ، وسموا هذا الباب بالأصول المتروكة ، أو الأصول المرفوضة (٦٥) .

وقد استقرى العلماء حروف الزيادة ، وأحصوها ، فكانت عشرة حروف . وقد جمعوها في عبارات مختلفة ، لتسهيل حفظها ، قال ابن جني : « حكي أن أبا العباس(المبرّد)سأل أبا عثمان(المازنيّ) عن حروف الزيادة ، فأنشده :

هَوِيتُ السِمانَ فَشيّبنَني وماكنت قِدْماً هَوِيتُ السِمّانا

فقال له : الجواب ؟ ، فقال أبو عثمان : قد أجبتك في الشعر دفعتين ؛ يريد : « هويت السمان » ؛ ويجمعها أيضاً في اللفظ : « اليوم تنساه » ، وقيل : (سألتمونيها) ، وهي . . . . الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، والهاء ، والسين ، واللام (٦٦) » .

---

(٦٤) الكتاب ٢/٢٢٥ ، ولسان العرب (شدد) و (فقر) و (حمر) و (عون) .

(٦٥) الكتاب ٢/٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٥٥٢ ، والمنصف ٢/١٧٣، شرح التصريف ، لابن جني القاهرة ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٣ م . والخصائص ١/٢٥٩ ، والأشباه والنظائر ١/٧٠.

(٦٦) المنصف ، ١/٩٨ وشرح المفصل ، لابن يعيش ٩/١٤١ .

ويبدو لي أن أول من استقرى عدة هذه الحروف الزوائد هو : سيبويه ، وقد عقد لها أبواباً كثيرة في كتابه ، بدأها بـ : « هذا باب علم حروف الزوائد (٦٧) » ، فبين عدتها ، ومواضع زيادتها في الأسماء والأفعال . وقد جاء بعده علماء كثيرون ، فلم يستطيعوا أن يستدركوا عليه شيئاً .وقد توصل علماء اللغة عن طريق الاستقراء الى أن الزيادة كثيراً ماتلحق المفردات العربية لمعنى جديد تريده العرب عن طريق هذه الزيادة وقد عبر سيبويه عن هذه الملاحظة الاستقرائية بقوله : « إلاّ أن الزوائد تختلف ليعلم ماتعني » (٦٨) .

وأمثلة الحروف المزيدة التي دلت على معانٍ جديدة ، كثيرة ، منها : زيادة أحرف المضارعة على أول الماضي ، فقد دخلت عليه ليدل على معنى جديد ، وهو الحال أو الاستقبال ، بعد أن كان يدل على المضي ، فضلاً عن أن كل حرف منها يدل على المسند اليه الذي صدر عنه الفعل ، فالهمزة للمتكلم غير المشارك ، والنون للمتكلم المعظم نفسه ، أو المتكلم المشارك ، والياء للغائب ، والتاء للغائبة ، أو المخاطب المذكر أو المؤنث (٦٩) .

وتوصل علماء اللغة باستقرائهم حروف الزيادة في كلام العرب الى أنّ حروف العلة تزاد في المفردات العربية أكثر من غيرها ولعلّ أول من أشار الى هذا الاستقراء اللغوي هو سيبويه ، إذ قال: « فأما الأحرف الثلاثة ، فانهنّ يكثرن في كل موضع ، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن . . . ثم ليس شيءٌ من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام ، هنّ لكلّ مدٍ ومنهنّ كل حركة ، وهنّ في كلّ جميع ، وبالياء الاضافة (يعني النسب) ، والتصغير ، وبالألف التأنيث ، وكثرتهن في الكلام ، وتمكنهنّ فيه زوائد

(٦٧) الكتاب ٣١٢/٢ ، و ٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٦٨) الكتاب ٣٣٠/٢ ، والجمهرة ١٢/١ .
(٦٩) الكتاب ٢/١ .

أفشى من أن يحصى ويدرك » (٧٠) .

وهناك ظاهرة أخرى ، تتصل بالحروف ، وهي ظاهرة الإبدال ، وقد توصل اليها علماء اللغة عن طريق الاستقراء أيضاً ، وأول من استقرى حروف الابدال هو سيبويه ، فذكر في : « باب حروف البدل » (٧١) أنها أحد عشر حرفاً ، وهي : « الهمزة ، والالف ، والهاء ، والياء ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والميم ، والجيم ، والنون، والواو » ، وأضاف اليها حرفاً آخر عند شرحه هذا الباب ، والحرف الذي أضافه هواللام (٧٢) ، وبهذا تكون اثني عشر حرفاً، والذي جعل سيبويه يؤخر ذكر اللام عن ذكره سائر حروف الابدال ، هو أنها لاترد في هذا الباب الا قليلاً ، فقد قال : « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جداً ، قالوا ، أصيلال ، وانما هو : أصيلان (٧٣)

وقد جاء علماء كثيرون فتتبعوا هذه الحروف في كلام العرب ، فلم يستطيعوا أن يزيدوا حرفاً واحداً على ما ذكر سيبويه . وقد جمع هذه الحروف بعض العلماء في عبارة (طال يوم أنجدته) (٧٤) ، لتسهيل حفظها .

وقد قرّرَ علماء اللغة بعد استقرائهم كلام العرب وتتبعه أن الابدال قد يكون لغة من اللغات ، وقد يكون إبدالاً قياسيّاً في عامة لغات العرب وقد اتجه كثير من العلماء الى استقراء الإبدال اللغوي ، وأفردوا له كتباً ، ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء : ابن السكيت ، وأبو الطيب اللغوي (٧٥) ، الذي قال في كتابه : « ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من

---

(٧٠) الكتاب ٣٤٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤١/٩ .
(٧١) الكتاب ٣١٣/٢ .
(٧٢) الكتاب ٣١٤/٢ .
(٧٣) الكتاب ٣١٤/٢ وأصيلان : تصغير : (أصلان) جمع (أصيل) .
(٧٤) المزهر ٤٧٤/١ .
(٧٥) المزهر ٤٦٠/١ .

حرف ، وانما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد ، حتى لاتختلفان الا في حرف واحد ، . . . .والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لاتتكلم بكلمة طوراً مهموزة ، وطوراً غير مهموزة ، ولا بالصاد مرة ، وبالسين اخرى ، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً ، والهمزة عيناً ، كقولهم في نحو « « أن » : « عن » ، لاتشترك العرب في شيء من ذلك ، إنما يقول هذا قوم ، وذاك آخرون » (٧٦) .

أما الإبدال القياسيّ ، الذي يجري في عامة لغات العرب ، فقد أفرد له علماء النحو والصرف أبواباً خاصة في كتبهم ، ووضعوا له ضوابط وقواعد استنبطوها من استقرائهم كلام العرب ، مثل : قلب الواو ياء اذا سكنت وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، فأصلهما : مِوْزان ، ومِوْعاد (٧٧) . وقلب (تاء) افتعل (طاءً) ، اذا كان قبلها « صاد ، أو ضاد ، أو طاء » ، نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطلع ، فأصلهما : اصتبر ، واضترب ، واطتلع (٧٨) ، ولاحظوا أيضاً أن الواو في الفعل المثال المعتل الأول ، تقلب (تاء) فيما ورد على وزن (افتعل) ، نحو : اتصف ، واتّسع ، واتّحد ، وكان اصلها : « اوتصف ، واوتسع ، واوتحد » (٧٩) ، لأنها من: وصف ، ووسع ، ووحد .

وباب الإبدال باب واسع في اللغة ، وقد وضع له علماء النحو والصرف واللغة قواعد دقيقة ، تناولوا فيها جميع أنواع الإبدال ، سواء أكان الحرف

(٧٦) المزهر ٤٦٠/١ ، وقول أبي الطيب الذي ذكره السيوطي ساقط من (كتاب الإبدال) المطبوع أنظر مقدمة محقق الكتاب الأستاذ عزالدين التنوخي ٦٩/١ .
(٧٧) الكتاب ٣٥٧/٢ .
(٧٨) شرح الشافية ٢٢٦/٣ .
(٧٩) الكتاب ٣٥٦/٢ ، والمنصف ٢٢٢/١ – ٢٢٥ .
(٨٠) الكتاب ٣٥٩/٢ ، وشرح الشافية ٦٨/٣ ، والمخصص ٢٦٧/١٣ .

المبدل حرف علة ، أم حرفاً صحيحاً ، وخصوا النوع الأول ، أي الإبدال الذي يكون الحرف المبدل فيه حرف علة ، باسم خاص ، وهو الإعلال .

وقد لاحظ علماء اللغة عن طريق الاستقراء أن أحرف العلة تتعرض الى التغيير أكثر من غيرها ، وذلك لكثرة ترددها في كلام العرب (٨١) ، ولاحظوا أيضاً أن أحد هذه الأحرف وهو الألف لا يأتي في الأسماء المعربة أو الافعال الا منقلباً عن (ياء) أو (واو) أو مزيداً ، ولايكون حرفاً اصلياً ، ولعل أول من نبه الى ذلك هو المازني حيث قال : « والألف لاتكون أصلا أبداً ، انما هي زائدة ، أو بدل مما هو من نفس الحرف ، ولاتكون أصلا البتة في الاسماء ، ولا في الأفعال ، فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل فيهن » (٨٢). وقد عقب على ذلك ابن جني موضحاً كلام المازني فقال : « إنما قال أبو عثمان : إن الألف لاتكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال ، وانما تكون زائدة أو بدلاً ، لأنه استقرى جميع الأسماء والافعال أو جمهورها ، فلم يجد فيها الا كذلك ، فقضى بهذا الحكم ، فأما الحروف فالألف فيهن أصل غير زائدة ولا منقلبة ، والدليل على ذلك أنها غير مشتقة ، ولامتصرفة ، ولايعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه (٨٣) وقد حصر ابن جني الأسماء التي لاتكون الألف فيها أصلاً بالأسماء العربية المتصرفة المعربة ، وذكر أن هذا هو مقصد المازنيّ ، وأنه لم يرد جميع الأسماء ؛ لأن هناك أسماءً الألف فيها مجهولة ؛ لأنها غير مشتقة ، مثل : الأسماء المبنية والأصوات المحكية (٨٤) والاسماء الاعجمية . فالألف في هذه

(٨١) الكتاب ٣٤٩/٢ . (٨٢) المنصف ١١٨/١ .

(٨٣) المنصف ١١٨/١ - ١١٩ .

(٨٤) الأصوات المحلية : مثل : غاق ، لصوت الغراب ، وحاء وماء لصوت الشاء ، وجاه لزجر البعير ، أنظر المنصف ١٢٢/١ .

الأسماء مجهولة الأصل ، فهي مثل الألف التي في الحروف ، لايعرف أصلها في الاشتقاق ، فحكموا عليها بأنها أصلية لامنقلبة ولامزيدة (٨٥) . ولولا الاستقراء الدقيق للغة ، لما استطاع العلماء أن يضعوا تلك الضوابط والقواعد ، المنثورة في أبواب الإبدال والإعـــلال ، وهي قواعد ثابتة لم يستطع أحـــد من المعاصرين لنا أن ينقضها ، أو ينقض شيئاً يسيراً منها ، أو يستدرك عليها أيَّ شيءٍ كان .

واستقرى علماء اللغة أوزان الأفعال ، والمصادر ، واستطاعوا أنيحصروا تلك الأوزان في معان خاصة تشترك في الدلالة عليها كل الأفعال والمصادر الواقعة ضمن تلك الأوزان ، وإن اختلفت ألفاظها ، فوضعوا بإزاء كلّ وزن معنى ، أو أكثر من معنى ، وقد تشترك الأوزان المختلفة في الدلالة على معنى واحد ، قال سيبويه : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد ، حين تقاربت المعاني ، قولك : النّزَوان والنّفَزان ، والقَفَزان ، وانما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ، ومثله : العَسَلان ، والرَّتكان ، وقد جاء على فُعال ، نحو : النُزاء والقُماص ، كما جاء عليه الصوت ، نحو : الصُراخ ، والنُباح ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ماتكلف من نفسه في النّزَوان ونحوه ، . . . ومثل هذا (يعني ماجاء على وَزْن فَعَلان) : الغَلَيان ، لأنه زعزعة وتحرك ، ومثله : الغَثَيان ؛ لأنه تجيّش وتنؤّرٌ ، ومثله : الخَطَران واللمَعان ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك » (٨٦) . وهذه الملاحظة الاستقرائية التي أوردها سيبويه في كتابه ، ستبقى ضابطاً تخضع له هذه الأوزان التي أشار اليها في حديثه عن دلالة أوزان المصادر والأفعال على المعاني المختلفة ، وكتابه ثري بمثل هذه الملاحظة الاستقرائية (٨٧) .

---

(٨٥) المنصف ١/١٢٠ ، ١٢٨ . (٨٦) الكتاب ٢/٢١٨ .

(٨٧) الكتاب ٢/٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢ ، ٢٢٣ .

وقد تتبع اللغويون والنحاة بعد سيبويه كلام العرب ، وأتموا مابدأه ؛ وقد كان ابن جني من أنشط العلماء الذين استقروا كلام العرب . وقد تناول في كتبه مباحث كثيرة تتصل بمعاني الأوزان ، أورد فيها ضوابط كثيرة . قال في كتابه المنصف وهو يتكلم على وزن (استفعل) : « ويقع استفعل في الكلام لمعان ، منها : الطلب ، نحو : استعتبته ، أي ، طلبت اليه العُتْبَى ، (أي الرضى) واستعفيته ، أيْ ؛ طلبت منه الإعفاء ، ويكون استفعلت للشيء تصييره على هيئة ما ، نحو : استعظمته ، أي : أصبته عظيماً وقد تأتي استفعلت بمعنى : فعلت . . . نحو : مرّ واستمرّ ، وقَرَّ واستقرَّ (٨٨) .

ولم يقف اللغويون والنحاة ، في استقرائهم أبنية الأفعال ، عند حدّ بيان معانيها ، بل تعدوا ذلك فحصروا أبنيتها ، ووضعوا لها ضوابط في غاية الدقة . فقد استقصوا مثلاً أوزان الأفعال ، وخلصوا الى أنّ الفعل الثلاثي المجرد ينحصر في ستة أبواب ، هي : فعَلَ يفعُلُ ، وفعَلَ يفعِلُ ، وفعَل ، يفعَلُ ، وفعِل ، يفعَل ، وفعُل ، يفعُل ، وفعِل ، يفعِلُ ، والرباعي ينحصر في باب واحد : فَعْلَلَ : يُفْعلِلُ . وتوصلوا عن طريق الاستقراء أيضاً الى أن باب (فعَلَ ، يفعَلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع ، ينحصر في الأفعال التي تكون عينها أو لامها حرفاً من حروف الحلق (٨٩) ، ولم يشذّ عن ذلك إلاّ أفعال قليلة ، استقراها العلماء ، وأوردوها في كتبهم ، قال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب فعَلَ ، يفعَلُ ، مما ليس فيه حرف الحلق عيناً ، أوْ لاماً ، إلاّ عشرة أحرف : أبى ، يأبى ، وقلى ، يَقْلَى ، وجَبَى ، يجبَى ، (أيْ) جمع الماء في الحوض ، وسلى ، يَسْلَى ، وخظا ، يخظى ، اذا سمِن ، . . . وغضضت ، تغَضَ ، وبضضت ، تَبَضُ ، وقنط :

(٨٨) المنصف ٧٧/١ ، وانظر ٧٨/١ و ٨١ و ٩١ ، ٩٢ .

(٨٩) حروف الحلق ، هي : الخاء ، والحاء ، والعين ، والغين ، والهمزة ، والهاء . انظر اصلاح المنطق ٢١٧ .

يقنَط ، وغسَى الليل : يَغْسَى ، اذا أظلم ، وركن ، يركَنُ ، ولم يحك سيبويه إلاّ حرفاً واحداً ، وهو : أبى ، يأبى ، لأنه لا خلاف فيه ، والبواقي مختلف فيها » (٩٠) .

واستقرى النحاة الفعل من حيث التعدي واللزوم ، فتوصلوا الى أن هناك أوزاناً خاصة باللازم ، وأوزاناً مشتركة بين المتعدي واللازم ، قال سيبويه : « ولما لايتعداك ضربٌ . .. لا يشركه فيه مايتعداك ، وذلك : فعُلَ ، يَفْعُلُ (بضم العين في الماضي والمضارع) نحو : كرُمَ ، يكرُم ، وليس في الكلام فَعُلْتُهُ متعدياً » (٩١) . ثم قال : : « وفعل (٩٢) على ثلاثة أبنية ، وذلك فعَل ، وفَعِل ، وفَعُل ، نحو : قَتَل ، وازِم ، ومكُث ، فالأولان مشترك فيهما المتعدي وغيره ، والآخر لما لايتعدى » (٩٣) .

ان الجهود التي بذلها اللغويون والنُّحاة في استقراء اللغة لم تكن منحصرة في جانب واحد من جوانب اللغة ، ولذلك اتسعت مباحثهم التي وضعوها عن طريق الاستقراء ، فهم لم يكتفوا برصد أبنية المفردات وبيان معاني تلك الأبنية ، ومايطرأ عليها من زيادة أو إبدال ، بل تجاوزوا ذلك ، فوضعوا ضوابط لغوية كثيرة ، توصلوا اليها بدراستهم كلام العرب دراسة وصفيّة ، اعتمدوا فيها على الحصر والاستقراء ، ولم يكن للمنطق أو التعليل أو القياس أيّ أثر فيها ، وتُعَدُّ ظاهرة الوقف والابتداء مثالاً من أمثلة كثيرة لتلك الدراسة الوصفية الاستقرائية ، فقد لاحظ العلماء أن العرب لاتبدأ بالساكن ولا تقف

---

(٩٠) ليس في كلام العرب ٢٨ – ٢٩ ، وانظر اصلاح المنطق ٢١٧ ، والأفعال ، ابن القوطية ص ٣ ، والأفعال ، ابن القطاع ٨/١

(٩١) الكتاب ٢٢٦/٢ – ٢٢٧ .

(٩٢) يعني سيبويه بقوله : (فعل) الفعل الثلاثي المجرد .

(٩٣) الكتاب ٢٢٧/٢ .

على المتحرك (٩٤)، فاذا ماجاء الحرف الأول من الكلمة ساكناً ، ألحقوا في أول الكلمة همزة سموها همزة الوصل ، جعلوها سلماً للنطق بالساكن(٩٥) قال ابن جني : « إعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً الى النطق بالساكن ، وهرباً من الابتداء به ، إذْ كان ذلك غير ممكن في الطاقة » (٩٦) . وقد رصد العلماء مواقع هذه الهمزة في الكلام ، فخلصوا الى أنها تتردد كثيراً في الأفعال والمصادر ، نحو فعل الأمر من الثلاثي ، والخماسي. ومصادر الأفعال الخماسية والسداسية (٩٧) . وهذه الهمزة لاتقع في أوائل الأسماء التي ليست بمصادر مثل أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الذوات الجامدة ، إلا أنّ هناك عشرةَ أسماء قد جاءت هذه الهمزة في أولها ، وقد جمعها العلماء عند استقرائهم كلام العرب ، وهي : ابن وابنة ، وامْرُؤ ، وامْرأة واثنانِ واثنتان واسم واسْت وايمن وابنم وهو بمعنى : ابن قال الشاعر :

وهل لي أمٌ غيرها إنْ تركتها
أبى الله الا أنْ أكونَ لها ابنما (٩٨)

وعلى الرغم من أن العلماء ، قد بذلوا جهوداً كبيرة في استقراء كلام العرب لم يتهيأ لأحد منهم أن يستقري اللغة استقراءً تاماً يستطيع أن يزعم معه انه لم يَفُتْهُ شيءٌ من اللغة ، وذلك لأن العربية لغة واسعة ، ومواردها متشعبة ، فمن المحال أن يستطيع فردٌ مّا أن يلُمَّ بها (٩٩) ، مهما أوتي من قدرة

(٩٤) الخصائص ٣٢٨/٢ وشرح المفصل ، ٦٧/٩
(٩٥) العين ٤٩/١ . (٩٦) المنصف ٥٣/١ .
(٩٧) المنصف ٥٦/١ ، ٦٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ابن جني ، ١٢٦ – ١٢٧ ، القاهرة ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٤ م .
(٩٨) الكتاب ٢٧٥/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وسر صناعة الاعراب ١٢٩ – ١٣٠ . والصاحبي ١٢٩ .
(٩٩) تهذيب اللغة ٤/١ والصاحبي ٢٦ والمزهر ٦٤/١ .

وعلم ، ولهذا رأينا اللاحق منهم يستدرك على السابق ، فقد استُدْرِكَ مثلاً على سيبويه ، وهو من أوسع العلماء استقراءً للعربية ، استدرك عليه أبو بكر الزبيدي في باب أبنية مفردات العربية ، ووضع في ذلك كتاباً سماه : « كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية » ، أورد فيه الأبنية التي وقعت في كتاب سيبويه ، وأعقب كل بناء بذكر الأبنية الزائدة على أبنية سيبويه ، قال في مقدمة استدراكه : « وكان جلة المشايخ من أهل النحو فيما روينا عنهم يزعمون ، أن ما ألّفه سيبويه يستوفي جميع أبنية الكلام ، ماخلا ثلاثة أبنية ، شذت عن جميعه ، فاستقصيت البحث عن ذلك ، وأنعمت النظر فيه ، فألفيت نحو الثمانين بناءً لم يذكرها سيبويه في أبنيته . . . فرأيت أن أُفرد في الأبنية كتاباً ألخّص ذكرها فيه » (١٠٠) .

وقد كانت استدراكات الزبيدي نوعين ، أحدهما يتعلق بأصول أبنية الكلام ، والآخر يتعلق بفروع الأبنية ، فقد ذكر سيبويه مثلاً أن وزن (فُعِل) لم يرد في الأسماء ، لأنه وزن خاص بالفعل الثلاثي المجرد المبني للمجهول ، فاستدرك عليه الزبيدي ، فنقل عن أبي حاتم عن الأخفش أنه قد جاء وزن (فُعِل) في الأسماء ، حيث قالوا (دُئِل) ، وأنشد :

جاؤوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ

مـــا كان الا كمُعْرَس الدُّئِلِ

ونقل أيضاً أنه يقال للاست رُئِم ، على مثال فُعِل (١٠١) .

وذكر سيبويه أنه لم يرد في الأسماء أو الصفات على وزن (فِعِل) بكسر الفاء والعين غير (إبِل) (١٠٢) ، فاستدرك عليه الزبيدي ، ونقل عن الأخفش أنه جاء في كلامهم (امرأةٌ بِلِزٌ) (١٠٣) و (جِبِرة) للصفرة عـــلى

(١٠٠) الاستدراك ، ١ .
(١٠١) الاستدراك ، ٦ .
(١٠٢) الكتاب ٣١٥/٢ .
(١٠٣) امرأة بلز : في القاموس (البلز) بكسرتين القصير ، وامرأة بلز الضخمة أو الخفيفة

الأسنان (١٠٤) . وذكر سيبويه أنه لم يأت على وزن (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين في الصفات غير (عِدَى) (١٠٥) أي : أعداء ، فاستدرك عليه ، فقال : « قد جاء صفة غير عِدَى ، قالوا : مكان سِوَى ، أي : مستوٍ . . . وماء رِوَى ، وماء صِرَى » (١٠٦) .

ولولا الاستقراء الواسع للغة الذي قام به أبو بكر الزبيدي لما استطاع أن يستدرك شيئاً على سيبويه ، وان كانت جل استدراكاته لاتعدو أن تكون أبنية لم يرد على مثالها في كلامهم الا الشيء اليسير وغالبها مهجورة لم يتردد استعمالها في العربية (١٠٧) . ولعل استقرار تدوين اللغة بعد سيبويه ، وتوفر مصادرها (١٠٨) ، هو الذي أتاح للزبيدي وغيره من العلماء أن يستدركوا على سيبويه بعض مافاته .

وممن استدرك عليه أيضاً ابن خالويه ، قال : « ليس في كلام سيبويه هذه الأبنية ، أغفلها ، الزِّيزَم : صوت الجن ، والهزنبزان : الرجل السّيء الخلق ، وشمنصير : اسم أرض ، والدَّرْداقس : عظم في الرقبة »(١٠٩). وأورد أمثلة أخرى كلها من مهجور اللغة وغريبها ، وليس فيها بناء من الأبنية المعتمدة .

واستدرك عليه كذلك ابن جني ، وعقد في كتابه « الخصائص » مبحثاً تناول فيه فوائت الكتاب ، قدم له بتوطئة أطرى فيها سيبويه واعتذر له ، ووصف الأبنية التي استدركت عليه بأنها قليلة ، وأنه لم يَفُتْهُ من اللغة على سعتها الاّ أحرف « تافهة المقدار متهافتة على البحث والاعتبار ، ولعلها أو أكثرها

(١٠٤) الاستدراك ، ٦ .
(١٠٥) الكتاب ٣١٥/٢ .
(١٠٦) الاستدراك ، ٦ .
(١٠٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، ٤٣٩ .
(١٠٨) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٣٩
(١٠٩) ليس في كلام العرب ١٧٤ ، و ١٧٥ – ١٧٧ ، ٦٥ .
(١١٠) الخصائص ١٨٥/٣ – ٢١٨ .

مأخوذة عمّن فسدت لغته » (١١١) .

وليس لسيبويه هو أول أو آخر من استُدْرك عليه ، فقد دأب علماء اللغة على أن يستدرك بعضهم على بعض ، على وَفْق مايتمّ لهم من استقراء . فمثلاً استدرك الفيروزآبادي على من سبقه من أصحاب المعاجم ، وخاصة الجوهري . فذكر في مقدمة قاموسه « أنه فاته نصف اللغة أو أكثر ، إمّا باهمال المادة، أو بترك المعاني الغريبة النادة » (١١٢) . وأحصى محمد مرتضى الزبيدي في مقدمة شرحه القاموس المواد التي استدركها الفيروزآبادي على الصحاح فكانت عشرين ألف مادة (١١٣) .

وإن عقد أيّ موازنة بين أبواب المعجمين تبين لنا نسبة المفردات التي استدركها الفيروزآبادي على الجوهري ، ولنأخذ على ذلك مثلاً باب الهمزة ، ولننظر من فصول : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والثاء من هذا الباب في كلا المعجمين ، سنجد أن صاحب القاموس قد استدرك على الجوهري عشرة ألفاظ هي : « الأباءة ، أتأة ، الأثئية ، أزأ ، أكأ ، الأيأة ، بتأ ، بثأ ، الثِرْطئة ، ثاءة » (١١٤) .

واذا ماوضعنا في حسابنا قلة المفردات العربية التي وردت في هذه الفصول في جميع المعاجم العربية ، علمنا أن الفيروزآبادي قد أفاد من الاستقراء إفادة عظيمة في اثراء المعجم العربي ، فلولا تتبعه كلام العرب في مظانه المختلفة ، واستقراؤه جمهرة كبيرة مما دون منه لما استطاع أن يقدم لنا ذلك المعجم العظيم الذي يعد من أوسع المعاجم العربية .

و مع أن صاحب القاموس قد توسع في الاستقراء والتتبع ، ورام أن يجعل

(١١١) الخصائص ١٨٦/٣ .
(١١٢) القاموس المحيط ٣/١ .
(١١٣) تاج العروس ٢٣/١ .
(١١٤) الصحاح ، والقاموس : باب الهمزة ، فصل الهمزة ، والباء ، والتاء ، والثاء .

قاموسه قاموساً للغة ، فقد فاته شيء من اللغة ، فلم يدونه في معجمه ، وقد نبه السيوطيّ على ذلك ، فقال : « ومع كثرة ما في القاموس من الجمع للنوادر والشوارد ، فقد فاته أشياء ظفرت بها في أثناء مطالعتي لكتب اللغة » (١١٥) .

ولما شرح محمد مرتضى الزبيدي « القاموس » عمد الى استدراك مافات صاحبه من موادّ أو ألفاظ ، فذكر عقب كلّ مادة الألفاظ التي استدركها ، وندر أن تمرّ مادة لغوية في التاج ، ولانجد الزبيدي قد استدرك فيها شيئاً على القاموس (١١٦) ، وعمله هذا إنما يمثل جزءً يسيراً من الاستقراء الواسع الذي قام به علماء اللغةعلى ممر العصور المختلفة ،واستطاعوا عن طريقه أن يضبطوا معاني مفردات اللغة ،ومايعرض لها من ضوابط واوضاع مختلفة معتمدين في ذلك على التتبع والرصد ، فوصفوا اللغة وصفاً دقيقاً ، وأحاطوا بأبنية مفرداتها ، وما يطرأ عليها من زيادة ، أو تغيير في أصواتها ، وقد وضعوا موازين دقيقة ضبطوا فيها كلام العرب ، وتعرفوا مايصح أن يأتلف من مفردات أصواتهم وما لايصح ، واستطاعوا بذلك أن يفرقوا بين كلام العرب الأصيل ، ومانسرب الى لحنهم من كلام دخيل ، سرى اليهم من مخالطتهم غيرهم من الأمم ، وان النتائج التي قدمها علماء اللغة في دراستهم الظواهر اللغوية مثل الأضداد والترادف والاشتراك والاتباع والإعلال والإبدال وغير ذلك لخير شاهد على مدى تمسكهم بالاستقراء منهجاً وتطبيقاً ، وان عناية علماء اللغة والنحو بالمنطق والتعليل والقياس لم تحل دون تمسكهم بالمنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة اللغة وتسجيل ظواهرها .

---

(١١٥) المزهر ١٠٣/١ .

(١١٦) انظر مثلا المواد الآتية في التاج : (الأشاء) ، و (الألاء)، و (بأبأ) ، و (بدأ)، و (بذأ) ، و (برأ) ، و (بطؤ) ، و (بكأ) ، و (باء) .